

ومن استثنى فلا حثت عليه ولا كراهة لكن لا يضمن الحلف لأنه لا يقع بالأفعال
يرجع ولا يقع الرجوع على الإجماع وابن عباس رضي الله عنه أنه كان
يقول إذا استثنى المفضل في البيعة لقوله تعالى وذكرتك أذا نسبت
الاستثناء للمفضل فاستثنى مفضلاً قال متليخاني في تصحيح الاستثناء
المفضل إيجاب العقود كلها من البيوع والائتلاف وغيرها من تكون ملزمة
ولا يخرج من الحلف إلا الحلف في الشيء أو الأدمك قال الله في ذكره تعالى وذكرتك إذا
نقضت قضاءه أو أدمك الله الذي قال لا تكلمنا فذكره في آخره موصولة
يرد على محمد بن الحسن صاحب الحقاوي كان قد ذكر المفسر وغيره أن بقائه هذا
المعاري وأبو جعفر كان حاضراً فأراد أن يغير الحلفه فيه فقال أن هذا
الشيء يخالف جديك في الاستثناء المفضل فقال له بلغ من قدرك أن
تختلف جدي فقال أن هذا يريد أن يفسد عليك ملكك لأنه إذا جاز
الاستثناء المفضل فالتاسع بالبيع منك ويخالفون ثم يخرجون ويستثنون
ثم يخلعون ولا يجوزون فقال لهم ما قلت وعقب على محمد بن الحسن وأخبره
من عنده **باب حلف الأفعال** الأصل أن الألفاظ المتعلقة في الإجماع
مبنية على العرب عندنا وأعدنا الثاني في الحقيقة لأنها حقيقة بان براد
دون الجان وعندنا ما على معنى كلام الله تعالى **لا يدخل الأفعال** وهذا
دخول صفة لأن البيت اسم مبنية من مذهب من جانب واحد
بني البيوتية سواء كان حطباً باربعة أو اثلثة وهذا المعنى موجود في الحقة
الأن مدخلها أوسع فيثناو لها اسم البيت فيعنت بسكاهها الآن ينرى
ماسواها **الفتح** أحسنه عاقل أنما بحث أذا كانت الصفة ذات حواشط
أربعة وهكذا كانت صفات أهل كوفة **لا يدخل الكعبة أن محمد أربعة**
أو خمسة وقد قربان معناه فال البيت كاعتز ما بني البيوتية وهذه
لو كانت كذلك **أو دهر** لا يدخل من بني البيوتية فيه وقد بحث أربا عشرة
عادة فذلك هذا القدر لا يكفي في كون بيتنا لا بد من بناء البيوتية
كاسقي لإيفال أذ بيت فيه داهي كان بناءه والبيوتية داهي أن البناء منسوبة
أو ثلثة باب دار وهي التي تكون على باب الدار ويكون فيه بناء وأذا كان
على باب الدار يكون على الشكة ولا يكون بيتاً فلا حثت وفي الحلف **هات**

لا يدخل داراً لم يحتج بدخولها بخبرته وفي هذا البيت بحث وإن صارت
فحرفاً أويست بعد استهلاله مثل أخرى لأن الدار اسم للعربة عند العرب
والجيم يقال دار عمرة ودار عامرة وقد شيدت أشعار العرب بذلك والياء
وصف فيها غير أن الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتب هذه عبارة
البدائية وتحقق بان مرادها بالوصف ليس معناه عزيتها قائمة بجوهري
كالشباب والنبوغة ونحوها بل باعتبارها ومثالها جوهراً قائماً بجوهري آخر
يزيد قيمته بحسنه ولا يورث انتقاصه عنه جمالاً ونقصاً حتى
تفرق بين الوصف والقدر كما يفي في أوائل البوع إن شاء الله تعالى
فالدار كمال ما يورث تشخيصه ضرراً لأهله وإنشائي ما لا يورث ذلك وجعلوا
ما يورث الذم في الخزعوتان وصفاً ووصفاً الكيل في الكليات قدراً
فأذا كانت الدار اسم للعربة وكان الشبان وصفاً وكانت الدار مذكراً كانت
غاية فعبث فيها البناء والذم يورث بحثاً أعرفت بهذا هذا فاعلم ما
صدم من صدره الشريعة ههنا أيضاً من الغريب لا تخالف جمهور الأئمة
بزي غريب حيث قال وأعلم أنهم قالوا في لا يدخل هذه الدار دخلها
منه مدة ما بحث لأن اسم الدار يطلق على الخربة ثم هذه العلة تجوز
البحث في لا يدخل داراً فدخل داراً خربة ثم فخرهم بأن الوصف في الحاضر
لغو فزادوا لأن معناه أن الدار وصف المار إليه بصفة مثل لا يدخل هذا
الشاب فكلمة لا يدخل تحت لأن الوصف بالشباب صار لغو وفي قولنا لا يدخل
هذه الدار ولا يدخل داراً بين الوصف حتى يكون لغو في أحدهما غير
لغو في الآخر ثم هذا المعنى يوجب البحث في لا يدخل هذا البيت
وعدمه في لا يدخل بيتاً إن دخله منه مدحاً أم لا لأن البيت وصف
فيغير في الدار فزاد اسم البيت ينبغي أن لا يعتبر في المار إليه ثم قالوا
في لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما نبئت حماماً أنه لا تحت لأنهم سبق
إدراكاً ما قاله فأسد أن لا يلائق الوصف بهذه العلة تجوز أن تأتي من
الغفلين عن قول البدائية غير أن الوصف في الحاضر يغني العقب معتبراً
ثانياً فلا ن قولاً له معناه أن الدار وصف المار إليه ثم تأتي من الغفلين عن
معنى الوصف وقد مر أن البناء وصف في الدار كما مر في البدائية وأما

وإذا كانت معرفة كانت حاضرة
فلا يقرب فيها البناء وإذا لم يوجد
بحسب